EP

الأمم المتحدة

UNEP/EA.5/2

Distr.: General
25 November 2021

Arabic
Original: English

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الخامسة
نيروبي (مختلط)، 22-26 شباط/فبراير 2021
و28 شباط/فبراير-2 آذار/مارس 2022 *
البند 8 من جدول الأعمال المؤقت **

الإسهامات في اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وتنفيذ البعد البيئي من خطة التنمية المستدامة لعام 2030

الطبيعة في صميم التنمية المستدامة

تقرير المديرة التنفيذية

مقدمة

1- يهدف هذا التقرير إلى مساعدة ممثلي الدول الأعضاء وغيرهم من ممثلي الصناعة والمجتمع المدني الرفيعي المستوى في إعدادهم للجزء الرفيع المستوى من الاجتماع المستأنف للدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، المقرر عقده في نيروبي في الفترة من 28 شباط/فبراير إلى 2 آذار/مارس 2022 تحت عنوان "تعزيز الإجراءات المتعلقة بالطبيعة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة".(1)

2- إن كوكبنا متصل ببعضه البعض. وتشكل الصحة والغذاء والاقتصادات ورفاه ما يقرب من 8 بلايين شخص وأكثر من 8 ملايين نوع آخر عبر النظم الإيكولوجية المتنوعة شبكة من الحياة مترابطة ترابطاً لا ينفصم. والطبيعة هي تلك الشبكة، غير أن الأنشطة البشرية غيرت 75 في المائة من سطح الأرض، و85 في المائة من أراضيها الرطبة، و66 في المائة من محيطاتها، ولدى القيام بذلك فإننا نقوض أساس مجتمعاتنا واقتصاداتنا. واستناداً إلى التزامات الدول الأعضاء الحالية المتعلقة بالمساهمات المحددة وطنياً، فإن العالم في طريقه إلى زيادة متوسط درجة

* وفقاً للمقررين اللذين اتخذهما مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة في اجتماعه المعقود في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020 مكتبا جمعية الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الممثلين الدائمين في اجتماعهما المشترك المعقود في 1 كانون الأول/ديسمبر 2020، رُفِعت الدورة الخامسة لجمعية البيئة في 23 شباط/فبراير 2021 ومن المتوقع أن تُستأنف في اجتماع حضوري في شباط/فبراير 2022.

** UNEP/EA.5/1/Rev.2.

(1) صيغ هذا التقرير حول مجالات العمل الأربعة المقترحة التي أبرزها تقرير مكتبي جمعية الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الممثلين الدائمين في اجتماعهما المشترك الذي عقد يومي 9 و10 حزيران/يونيه 2020.

الحرارة بمعدل 2.7 درجة مئوية. ومع اعتماد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مؤخراً لميثاق غلاسكو للمناخ في دورته السادسة والعشرين، عزز المجتمع الدولي عزمه على مواصلة الجهود الرامية إلى الحد من ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية، مسلماً بالحاجة إلى ضمان أن يمنحنا تأثير البشرية واعتمادها على الطبيعة أفضل فرصة ليس للبقاء على قيد الحياة فحسب ولكن للازدهار على هذا الكوكب الجميل والدقيق.

3- ويسعى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 المرتبطة به إلى إنهاء الفقر، والحفاظ على التنوع البيولوجي، ومكافحة تغير المناخ، وتحسين سبل العيش للجميع، في كل مكان. ومن غير المرجح تحقيق هذه الأهداف، التي تشملها أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، ما لم تحدث تغييرات تحويلية في الطريقة التي نستخدم بها الطبيعة ونقدرها ونتفاعل معها.

4- وإذ يحيط علماً باعتماد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي لإعلان كونمينغ المعنون "الحضارة الإيكولوجية: بناء مستقبل مشترك لجميع أشكال الحياة على الأرض"، وذلك في اجتماعه الخامس عشر، الذي سيقدَّم رسمياً إلى جمعية البيئة في الاجتماع الحضوري في دورته الخامسة، يرحب برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالعديد من الالتزامات والتعهدات المتعلقة بالتنوع البيولوجي والطبيعة التي تعهدت بها الدول الأعضاء، ومنظمات المجتمع المدني، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والشباب والقطاع الخاص. وتشمل عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية وتعهد الزعماء لأجل الطبيعة، الذي جمع أكثر من 90 دولة من الدول الأعضاء لرفع مستوى الطموح بشأن ترميم الطبيعة بهدف عكس اتجاه فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2030. وهذه الالتزامات حاسمة لزيادة الزخم ورفع مستوى الطموح من أجل الطبيعة، ولكنها لن تكون كافية حتى تترجم إلى استثمار وأفعال.

5- وتتيح الدورة الخامسة لجمعية البيئة الفرصة لسد الفجوات في الأثر فيما يتعلق بالجهود البيئية المتعددة الأطراف، بما في ذلك ما يتعلق بالتنوع البيولوجي والمناخ والنظم الغذائية والتلوث، والبناء عليه، وتحفيزه من أجل الناس والكوكب. كما أنها تمثل بداية فترة من التفكير والاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة. واستعداداً للجزء الرفيع المستوى الذي سيعقد في الاجتماع الحضوري للدورة الخامسة، قد يرغب ممثلو الدول الأعضاء وغيرهم من ممثلي الصناعة والمجتمع المدني رفيعي المستوى في النظر فيما يلي:

(أ) سيراقب العالم ما يُحرز من تقدم بشأن القمامة البحرية والمواد البلاستيكية: فالاجتماع الحضوري سيتيح فرصة لاتخاذ إجراءات حاسمة من خلال إنشاء لجنة تفاوض حكومية دولية لسد الثغرات في الصكوك القائمة ومعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك القمامة البلاستيكية البحرية، مع إيجاد حلول دائرية عبر دورة حياة المنتجات البلاستيكية من المصدر إلى البحر. ومن المحتمل أن يكون النجاح في هذا الصدد عنواناً رئيسياً ينبثق عن الدورة الخامسة؛

(ب) الوفاء بالالتزامات السابقة: هناك فرص فريدة متاحة لاجتياز العتبات الحرجة للتغيير مما يؤدي إلى إحراز تقدم حقيقي وسريع في التصدي للخطر الثلاثي المتمثل في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. ونُفذ بالفعل مجموعة قوية من القرارات والالتزامات والتعهدات. إن تعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وإصلاح النظم الإيكولوجية، وإدارة الموارد المعدنية، والبنية التحتية المستدامة، والنيتروجين والمساواة بين الجنسين ليست سوى أمثلة قليلة على القضايا التي تغطيها القرارات التي اعتمدتها جمعية البيئة بشق الأنفس في دورتها الرابعة. وقد حان الوقت لتحويل هذا الطموح على وجه السرعة إلى سياسات وتشريعات واستثمارات من أجل تحقيق الالتزامات التي يمكن أن توفر معاً فرصاً جديدة لاقتصاد أكثر مراعاةً للبيئة؛

(ج) ضمان انتعاش أخضر وشامل حيث تتاح للأجيال الشابة إبداء آراءها ولعب دور نشط: فقد كشفت الاستجابة العالمية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) عن مسألة عدم المساواة في تلقي اللقاح على الصعيد العالمي، ولكنها أظهرت أيضاً أن البشرية قادرة على التغير السلوكي السريع والتعاون في مواجهة التهديدات التي تواجه مستقبلها المشترك، والابتكار والتمويل والعمل السريع. ويجب أن ينعكس هذا النهج نفسه – العمل بجرأة

وشجاعة والخضوع للمساءلة – في الخطط العالمية للتعافي من الجائحة للحفاظ على الطبيعة، وهي أساس التنمية المستدامة ذاتها. وقد حرمت الجائحة العديد من الشباب من مستقبلهم الذي تخيلوه وأسهمت في تعطيل حياتهم. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لتأثير الخيارات السياساتية على رفاه الجيل القادم. وفي هذا الصدد، يمثل تقرير الأمين العام، "خطتنا المشتركة"، خيطاً ذهبياً ينبغي أن يُنسج في جميع وقائع الدورة الخامسة لجمعية البيئة.

6- ويتوقف نجاح الدورة الخامسة في تحفيز العمل على القيادة الجماعية والإبداع والتصميم والاستعداد للوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها بالفعل. ومن المحتم أن تؤدي الدورة الخامسة الناجحة إلى إحداث أثر عبر الأطر التعاونية القائمة مثل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ويمكن أن تُثمر المواضيع التالية في جوهرها عن فوائد في الاستجابة للأزمات الكوكبية الثلاث ويمكن استخدامها لتوجيه المناقشات في الاجتماع الحضوري للدورة الخامسة.

أولاً- الطبيعة من أجل صحة الإنسان والنظم الإيكولوجية

ألف- يمكن أن يؤدي اتخاذ إجراءات بشأن القمامة البلاستيكية البحرية والتلوث بالمواد البلاستيكية إلى تحويل ثقافة ''الإهدار'' لدينا لتحفيز إيجاد حلول مبتكرة ودائرية عبر دورة حياة المنتجات البلاستيكية من المصدر إلى البحر

7- إن آفة التلوث البلاستيكي منتشرة – بدءاً من الأنهار والغابات والجبال وصولاً إلى القطب الشمالي النائي والأخاديد القاعية العميقة، وتشكل مخاطر على الاقتصاد وصحة الإنسان والحياة البرية وخدمات النظم الإيكولوجية والاستقرار المناخي.

8- وقد اعتُمدت قرارات بشأن القمامة البحرية والتلوث بالمواد البلاستيكية في أربع دورات متعاقبة لجمعية البيئة. وركزت الدورة الرابعة تركيزاً حاسماً على القمامة البلاستيكية البحرية، بل وركزت أيضاً على القضية الأوسع نطاقاً المتمثلة في التلوث بالمواد البلاستيكية، مما أدى إلى تحول كبير في الحوار العالمي بشأن تلك القضية في العامين التاليين منذ ذلك الحين. ويتيح الاجتماع الحضوري للدورة الخامسة فرصة لاتخاذ إجراء حاسم.

9- وينبغي أن يكون الهدف هو التغيير المنهجي، والحلول المطبقة في جميع أنحاء سلسلة القيمة البلاستيكية بأكملها، وإعادة النظر في كيفية إنتاج المواد البلاستيكية واستخدامها والتخلص منها، مع تحقيق عائد مزدوج ليس من خلال إيجاد كوكب أكثر مراعاة للبيئة فحسب، ولكن توفير فرص عمل جديدة. ويتطلب ذلك اتخاذ إجراءات طموحة وجريئة وقابلة للقياس من جانب الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص على جميع المستويات.

10- وفي الجزء الذي سيعقد بالحضور الشخصي من الدورة الخامسة، يُدعى الممثلون إلى النظر فيما يلي:

(أ) **دعوة إلى العمل:** بدء العملية والتمويل والتنسيق المتعدد الأطراف من أجل تنفيذ قرارات جمعية البيئة بنجاح، التي اعتُمدت في الدورات الأربع الأخيرة لجمعية البيئة في الفترة منذ عام 2014؛

(ب) **فرصة على أرض الواقع:** قدرت قيمة سوق البلاستيك العالمي في عام 2020 بنحو 580 بليون دولار، في حين تقدر القيمة النقدية لخسائر رأس المال الطبيعي البحري بما يصل إلى 2.5 تريليون دولار سنوياً. وعلاوة على ذلك، إذا لم تتخذ أي إجراءات، فإن انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن إنتاج المواد البلاستيكية وإعادة تدويرها وحرقها يمكن أن تمثل 19 في المائة من مجموع الانبعاثات المسموح بها في اتفاق باريس في عام 2040 للحد من الاحترار العالمي إلى 1.5 درجة مئوية. ويعد العمل على هذه الجبهة بمثابة استثمار حصيف في الطبيعة والمناخ، فضلاً عن كونه فرصة اجتماعية واقتصادية؛

(ج) **سؤال إرشادي:** ما هي مجموعة الحوافز وآليات المراقبة اللازمة للحد من القمامة البحرية في المصدر وتحقيق المزيد من النهج الدائري عبر دورة حياة المواد البلاستيكية؟

باء- الاستثمار في الطبيعة يمكن أن يحد من تأثير وظهور الأمراض الحيوانية المنشأ وغيرها من المخاطر الصحية

11- ترتبط صحة البشر والحيوانات والكوكب ببعضها البعض بشكل وثيق. وينبغي ألا يختلف نهجنا: نسج خيوط خبرة كل قطاع في جهد موحد.

12- ويعزى ظهور الأمراض الحيوانية المصدر إلى الأنشطة البشرية غير المستدامة، بما في ذلك النظام الغذائي المكثف والصناعي بشكل متزايد، والتعدي المستمر على الموائل الطبيعية، والاستهلاك غير القانوني والمفرط للحياة البرية. ويتفاقم أثر هذه الأنشطة بسبب تغير المناخ، الذي يسهم أيضاً في انتشار مسببات الأمراض. وفي الوقت نفسه، تم استثمار موارد أقل بكثير وقدرة غير كافية في النظر في الصحة البشرية والحيوانية والبيئية بطريقة تآزرية.

13- وأقرت جمعية البيئة في قرارها 4/3 بشأن البيئة والصحة، لا سيما في الجزء الثالث بشأن التنوع البيولوجي والجزء الرابع بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، بالترابط بين صحة الإنسان والحيوان والنبات والنظام الإيكولوجي. كما أدرج نهج ''الصحة الواحدة'' في الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقترحة للفترة 2022-2025 وبرنامج العمل لفترة السنتين 2022-2023، في إطار الفروع المرتبطة بالإجراءات المتعلقة بالطبيعة والمواد الكيميائية والتلوث. ويمكن أن تسهم ممارسات الحفظ المعززة والاستباقية والسليمة والاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية وتنوعها البيولوجي في الوقاية من مسارات مسببات الأمراض المتسارعة، مع القيام في الوقت نفسه بمعالجة القضايا الصحية الأخرى المرتبطة بالتلوث والأنظمة الغذائية غير الصحية وانعدام الأمن الغذائي. ومن المهم أيضاً الاستثمار الإضافي في العلوم من أجل فهم المخاطر الصحية على نحو شامل، بما في ذلك وضع خطوط أساس علمية ووضع نماذج وتدابير وقائية محتملة واختبارها. إن اعتماد نهج ''الصحة الواحدة'' على وجه السرعة في التعاون بين الخبرات والسياسات الصحية البشرية والحيوانية والبيئية أمر أساسي لمعالجة الأسباب الجذرية للأمراض الحيوانية المنشأ وغيرها من المخاطر الصحية.

14- وللنجاح في هذا المسعى، ثمة حاجة لإيجاد حيز أكثر شمولاً وإنصافاً وتشاركية، يعترف بتنوع معارف العلماء والحكومات وقطاع الصناعة والشعوب الأصلية وابتكاراتهم وممارساتهم ومؤسساتهم وقيمهم. ويلزم زيادة الاستثمار لمواجهة تحديات الاستهلاك التي تزيد من المخاطر الصحية، المرتبطة تحديداً بالاعتماد المفرط العالمي على مضادات الميكروبات التي تلوث الهواء والماء والتربة وتسهم في أكثر من 700 000 حالة وفاة سنوياً. كما أن تغيير الطريقة التي تنتج بها المجتمعات النفايات وتستهلكها وتديرها في النظم الحيوانية والغذائية سيقلل أيضاً من المخاطر الصحية، ويعالج أوجه عدم المساواة، ويسهم في تأمين مستقبل مستدام على هذا الكوكب.

15- وفي الجزء الذي سيعقد بالحضور الشخصي من الدورة الخامسة، يُدعى الممثلون إلى النظر فيما يلي:

(أ) **دعوة إلى العمل:** تنفيذ سياسات ومؤسسات وممارسات ''الصحة الواحدة'' التي تحسن النتائج الصحية للإنسان والحيوان والنظام الإيكولوجي وتقلل من مخاطر الجائحة في 20 منطقة شديدة الخطورة؛

(ب) **فرصة على أرض الواقع:** قبل انتشار الجائحة الحالية، قدر البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن الاستثمار السنوي الذي يتراوح بين 1.9 بليون دولار و3.4 بليون دولار في نظم ''الصحة الواحدة'' المعززة سيحقق منفعة عامة عالمية سنوية تزيد على 30 بليون دولار سنوياً. وقدرت الخسائر التراكمية المتوقعة المتكبدة من جراء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) خلال عامي 2020 و2021 بنحو 8.5 تريليون دولار، مع خسائر تراكمية متوقعة تبلغ 22 تريليون دولار. ومن الواضح أن هناك حافزاً اقتصادياً قوياً ومقنعاً للاستثمار في نهج ''الصحة الواحدة''؛

(ج) **سؤال إرشادي:** كيف يمكن تحفيز التعاون المتعدد الوزارات والتخصصات لتحقيق آثار أفضل على صحة الإنسان والحيوان والبيئة؟

ثانياً- الطبيعة من أجل الوظائف والقضاء على الفقر والازدهار الاقتصادي

إعادة البناء على نحو أفضل من الجائحة من خلال الاستثمار بصورة مباشرة في الطبيعة

16- تدعم الطبيعة الاقتصادات والمجتمعات على كثير من المستويات. وتقدر قيمة خدمات النظم الإيكولوجية في جميع أنحاء العالم بنحو 125 تريليون دولار سنوياً، وهي تدعم الصناعات (مثل الزراعة وصيد الأسماك والحراجة والسياحة) التي توفر وظائف لنحو 1.2 بليون شخص. ويعتمد أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي العالمي بشكل معتدل أو بدرجة كبيرة على الطبيعة وخدماتها. ويعتمد نحو 1.6 بليون شخص بشكل مباشر على غابات العالم في الحصول على الغذاء والدخل وسبل العيش، في حين يعتمد 3.3 بليون شخص على مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية. كما تعزز النظم الإيكولوجية الصحية قدرة البشرية على مواجهة الصدمات المستقبلية من خلال تعزيز الأمن الغذائي وحماية البشر من الآثار المناخية والتخفيف من آثار تغير المناخ وتحسين صحة الإنسان.

17- إن إصلاح النظام الإيكولوجي – التغييرات اللازمة لحفظ وإدارة الطبيعة لتمكينها من الازدهار والتعافي – هو فرصة اقتصادية واجتماعية وليست تكلفة نتكبدها.

18- إن اقتصاد الاستصلاح – الذي يجمع بين الاقتصادات الزرقاء والخضراء والتنوع البيولوجي– يعني فرص العمل والنمو، ويعني تسخير الحلول القائمة على الطبيعة والنظم الإيكولوجية للمشاكل الإيكولوجية، ويعني تعافي التنوع البيولوجي. وهو عنصر أساسي لسد الثغرات التمويلية اللازمة لتحقيق الالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاقيات ريو. ومن خلال التمويل المناسب والإبداع والإرادة السياسية، يمكن معالجة اقتصاد الاستصلاح من خلال التعاون، عن طريق استقطاب أصحاب المصلحة من الأوساط الصحية والتجارية والمالية والعمالية.

19- ويعد إجمالي التمويل العام الدولي السنوي للطبيعة أقل بكثير من الإعانات التي تؤدي إلى تدهورها، وهو أمر غير مستدام وغير مجد من المنظور الاقتصادي. وإن إظهار الشجاعة والمنطق اللازمين لتقييم وإعادة تعريف إعانات الزراعة والوقود الأحفوري، فضلاً عن أموال الإنعاش من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) نحو تحقيق نتائج عادلة اجتماعياً لصالح الفقراء اقتصاد الاستصلاح، بدلاً من الاقتصاد المواز الذي عفا عليه الزمن، سوف يوائم الانتعاش الاقتصادي العالمي مع اتفاق باريس وميثاق غلاسكو والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، مما يشجع التغيير المطلوب.

20- وقد ثبت مراراً وتكراراً أن المجتمعات المهمشة والضعيفة تعمل كحراس على الطبيعة، بينما تعاني بشكل غير متناسب من فقدان التنوع البيولوجي والتدهور البيئي. فهي توفر الدعامة التي تستند إليها عملية انتقال اقتصادي عادلة اجتماعياً. وعلى هذا النحو، ومع وجود الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات) كركيزة، فإن الدور الأساسي الذي كثيراً ما يتم تجاهله للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والسلطات الإقليمية ومجموعات النساء والشباب في توسيع نطاق العمل الفعال من القواعد الشعبية إلى المستويات المحلية والإقليمية والوطنية يحتاج إلى إعطاء الأولوية والإدماج المُجدي في تصميم وتنفيذ الحلول المستمدة من الطبيعة. وسيكون تحقيق المساواة بين الجنسين والأجيال وإشراك أصحاب المصلحة المهمين كقادة وحلفاء مشاركين أساسيين أمراً ضرورياً للبلدان التي تفي بالالتزامات القائمة وتوسيع نطاق العمل على مختلف المستويات.

21- وفي الجزء الذي سيعقد بالحضور الشخصي من الدورة الخامسة، يُدعى الممثلون إلى النظر فيما يلي:

(أ) **دعوة إلى العمل:** تم تمويل وإطلاق ما لا يقل عن 10 مبادرات رئيسية – مشاريع استصلاح مثالية وقابلة للتوسع ذات تأثير اجتماعي وإيكولوجي كبير – في عام 2022. وينبغي أن تشمل هذه المبادرات الرئيسية التزامات بإصلاح النظم الإيكولوجية ذات الأولوية على نحو كبير، بما في ذلك النظم الإيكولوجية للمياه العذبة والبحرية والساحلية، باستخدام نُهج متكاملة تماماً تشرك جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم أصحاب المصلحة بدءاً

من المجتمعات المحلية والقطاع الخاص وصولاً إلى المنظمات الحكومية وغير الحكومية. وينبغي أن تدعم هذه المبادرات تحقيق الأهداف في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، بعد التوصل إلى اتفاق بشأنها؛

(ب) **فرصة على أرض الواقع:** يمكن أن تولد معاً فرص الأعمال المرتبطة بتحويل نظمنا لاستخدام الأغذية والأراضي والمحيطات ما يقرب من 3.6 تريليون دولار من الإيرادات الإضافية أو وفورات في التكاليف بحلول عام 2030، مع خلق 191 مليون فرصة عمل جديدة. وتوفر المبادرات الرئيسية الناشئة لعقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية مثالاً ملموساً على نهج جديد جريء، كما يتضح من مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل. وهذه المبادرة في طريقها إلى تحقيق أهدافها المتعلقة بالإصلاح، وتوفير الأمن الغذائي لنحو 20 مليون شخص، وتوفير نحو 10 ملايين فرصة عمل، وعزل ما يقرب من 250 مليون طن من الكربون في هذه العملية؛

(ج) **سؤال إرشادي:** ما هي بعض الحواجز/الفرص التي ترونها في منطقتكم فيما يتعلق بدعم تعافي الطبيعة كأساس لتعافي الناس والاقتصادات وقدرتهم على الصمود؟

ثالثاً- الطبيعة من أجل المناخ

العمل على مواءمة الالتزامات بشأن الحلول المستمدة من الطبيعة والتنوع البيولوجي

22- تلعب الطبيعة دوراً محورياً في تنظيم المناخ وفي المساهمة في قدرة المجتمع البشري على مجابهة الآثار المناخية. وفي الوقت الراهن، يهدد تدهور الطبيعة، الناجم جزئياً عن تغير المناخ، بتقويض ذلك الدور. ومع ذلك، من خلال العمل مع الطبيعة في حماية وإدارة وإصلاح النظم الإيكولوجية الطبيعية والمعدلة يمكننا تعزيز دورها في التكيف مع المناخ والتخفيف من حدته. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الحلول المستمدة من الطبيعة ستحقق فوائد إضافية، بما في ذلك التنوع البيولوجي وصحة الإنسان وفرص العمل.

23- إن السلامة الاجتماعية والبيئية العالية للحلول المستمدة من الطبيعة ذات أهمية قصوى. وينبغي أن تكون هذه الحلول مصحوبة بضمانات قوية تُنفذ بصرامة وبطريقة شفافة. وقد أظهر أكثر من 10 سنوات من تنفيذ خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها ودور حفظ الغابات وإدارتها المستدامة وتعزيز مخزون الكربون في الغابات في البلدان النامية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أهمية وضع الشعوب وحقوق الإنسان في صميم الحلول المستمدة من الطبيعة. وعلى وجه الخصوص، فإن الموافقة الحرة المسبقة عن علم للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية أمر أساسي. وبدون هذه الضمانات، لا يمكن ضمان الإنصاف والعدالة، وستُقوض استدامة الحلول. كما أن تجربة المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها تنير السبيل أمام استعراض نقدي للحلول المستمدة من الطبيعة التي يتم تقييمها من خلال العدسة الموحدة لفوائد الكربون. وفي بعض الحالات، أدى ذلك إلى رؤية ضيقة الأفق بشأن الغابات، مع التقليل من خدماتها المقدسة والاجتماعية والصيدلانية والمنظمة، من بين خدمات أخرى. ومع الاعتراف بدورها في توفير الحلول المناخية، من الأهمية بمكان أن يُنظر إلى جميع النظم الإيكولوجية أيضاً من منظور الناس الذين يحمونها ويستخدمونها ويستفيدون منها. وبهذا المعنى، فإن الفقر بوصفه محركاً لتدهور النظام الإيكولوجي وفقدانه ينبغي أن يكون في مركز الصدارة في الاستجابات التي تدعم تقاسماً منصفاً وعادلاً للمسؤولية.

24- ويمكن للحلول المستمدة من الطبيعة أن تسهم إسهاماً كبيراً في التكيف مع المناخ. ويمكن لإصلاح الغابات ومستجمعات المياه في المرتفعات أن يوفر مرافق للمياه في أكبر 534 مدينة في العالم بما يقدر بنحو 890 مليون دولار سنوياً، وهو أمر بالغ الأهمية لتنظيم تدفقات المياه وإدارة الفيضانات الأكثر شدة التي سنشهدها في المستقبل. وإصلاح غابات المنغروف التي توفر الحماية من ارتفاع منسوب مياه البحار والمد العاصفي أرخص بمرتين إلى خمس مرات من بناء الهياكل الهندسية، فضلاً عن تحسين نوعية المياه ومصائد الأسماك المحلية.

25- وفيما يتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ، يمكن للحلول المستمدة من الطبيعة المنفذة في جميع النظم الإيكولوجية أن تحقق تخفيضات في الانبعاثات وإزالة ما لا يقل عن 5 جيغاطن سنوياً بحلول عام 2030. وبحلول عام 2050، يمكن أن يرتفع هذا الرقم إلى 10 جيغاطن على الأقل سنوياً، وهو ما يمثل نسبة كبيرة من إجمالي التخفيف من آثار المخاطر المطلوب. ويجب أن تقترن المساهمة من الحلول المستمدة من الطبيعة خفض انبعاثات الكربون على نطاق واسع وسريع من اقتصاداتنا. وبما أن أكثر من 152 بلداً قد أدمجت أهداف تحقيق حالة "الصفر الصافي" في مساهماتها المحددة وطنياً، فإن هذا النهج المزدوج أمر بالغ الأهمية، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن خفض انبعاثات الكربون وحدها لن تسمح لنا بالحد من ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية، ولكن أيضاً لأنه بدون خفض انبعاثات الكربون، فإن ارتفاع درجة الحرارة الناجم عن ذلك سيزيد من تدهور النُظم الإيكولوجية، مما يقوض إمكاناتها في التخفيف من آثار المخاطر وقدرتها على الصمود.

26- وتدعم الحلول المستمدة من الطبيعة للتكيف وتلك المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ بعضها بعضاً، كما أنها توفر فوائد اجتماعية وبيئية أخرى. ويمكن لجمعية البيئة أن تؤدي في دورتها الخامسة دوراً رئيسياً في عملية بناء توافق في الآراء بشأن الضمانات التي يجب أن تصاحب استخدام الحلول المستمدة من الطبيعة لكل من التكيف والتخفيف من آثار المخاطر، وبشأن وسائل ضمان إتاحة التمويل العام والخاص اللازم لدعم تلك الحلول.

27- وفي الجزء الذي سيعقد بالحضور الشخصي من الدورة الخامسة، يُدعى الممثلون إلى النظر فيما يلي:

(أ) **دعوة إلى العمل:** تسخير قوة الطبيعة بالكامل لمعالجة الأزمات المتعددة (تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وعدم المساواة الاجتماعية) من خلال المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف وتوسيع نطاق الاستثمارات العامة والخاصة بحلول عام 2025 وما بعده؛

(ب) **فرصة على أرض الواقع:** إن حماية الغابات والنظم الإيكولوجية الأخرى وإدارتها وإصلاحها يمكن أن تخرج بليون شخص من براثن الفقر وأن تخلق 80 مليون فرصة عمل خضراء، وأن تخلق القدرة على الصمود وأن تسد ما يصل إلى ثلث فجوة الانبعاثات؛

(ج) **سؤال إرشادي:** كيف يمكن للضمانات وغيرها من الصكوك أن تضمن جودة عالية وحجم مناسب من الاستثمارات التي تراعي مصالح الفقراء للحلول المستمدة من الطبيعة، مع الاحترام الكامل لحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وتقديم خدمات إيكولوجية متعددة؟

رابعاً- الطبيعة من أجل النظم الغذائية المستدامة

الحد من تأثير الزراعة على الطبيعة: الناس الذين يحصلون على تغذية كافية على كوكب مزدهر

28- يجب اتخاذ إجراءات جماعية لتحويل النظم الزراعية والغذائية، بوصفها محركاً هاماً لفقدان التنوع البيولوجي والتلوث وانبعاثات غازات الدفيئة. وينبغي أن تشمل الإجراءات الرامية إلى تحقيق هذا التحول إنشاء نظم لإنتاج الأغذية تستند إلى ممارسات ملائمة للنظام الإيكولوجي، مع مراعاة حدود ممتلكات موارد كوكبنا، والغذاء والتغذية، والأمن وسبل العيش، وتشجيع أنماط الاستهلاك المستدام ذات الصلة بالسياق، والتي قد تشمل التغييرات الغذائية، والسلوك الذي يؤدي إلى عدم وجود إهدار للأغذية نهائياً. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تهدف هذه الإجراءات إلى حفظ وتعزيز استخدام التنوع البيولوجي في النظم الإيكولوجية الزراعية وغيرها من النظم الإيكولوجية المدارة؛ والتخلص من السياسات والممارسات التي تقوض خدمات النظم الإيكولوجية وتنبعث منها الملوثات؛ وإعادة إصلاح الأراضي والبحار المتدهورة لوقف الحوافز التي تُحوّل المزيد من الموائل؛ والعمل على طول سلسلة التوريد الكاملة للسلع العالمية للقضاء على الممارسات الضارة بالبيئة.

29- وشهدت الأشهر الـ 18 الماضية مشاركة مئات الآلاف من الناس من جميع أنحاء العالم، ومن جميع الفئات، في مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، لتسريع العمل على تحويل النظم الغذائية العالمية سعياً إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتعترف خطة عام 2030 بأن المجتمع الدولي لم يعد قادراً على

النظر في الغذاء وسبل العيش وإدارة الموارد الطبيعية بطريقة تتسم بالانعزال. فبدءاً من إنهاء الفقر والجوع وصولاً إلى الاستجابة لتغير المناخ واستدامة الموارد الطبيعية، يكمن الغذاء والزراعة في صميم تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

30- وفي سياق عقد العمل من أجل التنمية المستدامة، كان مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية حافزاً للتعبئة العامة العالمية، واستمد المؤتمر الالتزامات من مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم رؤساء الدول والحكومات؛ وقادة الفئات المستهدفة، بما في ذلك من منظومة الأمم المتحدة؛ والعلماء؛ والمزارعين؛ والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛ والقطاع الخاص؛ لتحويل الزخم من مؤتمر القمة إلى عمل. وقد قدمت البلدان أكثر من 100 مسار وطني للنظم الغذائية قبل مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية، وشملت جميعها الآثار البيئية الناجمة عن النظم الغذائية الحالية كشواغل رئيسية.

31- ويقف المجتمع الدولي عند مفترق طرق. ومن الأهمية بمكان التفكير في التعاون والخيارات اللازمة للتصدي للمخاطر والتحديات الشاملة عبر النظم الغذائية والزراعية، وكيف يمكن إعادة تشكيل المجتمعات كجزء من عملية تعافي مستدامة ومرنة من الجائحة. ويشير التقرير الأخير الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن الدعم المباشر لمنتجي الأغذية، *فرصة تبلغ قيمتها عدة بلايين من الدولارات: إعادة توجيه الدعم الزراعي لتحويل النظم الغذائية*، إلى أنه يمكن إعادة توجيه 470 بليون دولار سنوياً إلى زراعة أقل تلويثاً وأكثر مراعاة للطبيعة.

32- وفي الجزء الذي سيعقد بالحضور الشخصي من الدورة الخامسة، يُدعى الممثلون إلى النظر فيما يلي:

(أ) **دعوة إلى العمل:** الالتزام بالنظم الغذائية الإيجابية للطبيعة التي تسهم بنشاط في تنفيذ مسارات النظم الغذائية الوطنية المحسنة المنبثقة عن مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية؛ وإعادة استخدام الدعم الزراعي الحالي لدعم النتائج الإيجابية للطبيعة؛ وإحراز تقدم بشأن الاتفاق مع جميع أصحاب المصلحة على مبادئ الزراعة الإيجابية للطبيعة، وتحقيق حالة "الصفر الصافي" في الزراعة، والحاجة إلى نظم غذائية أكثر استدامة وصحة – لأناس أصحاء وكوكب سليم؛

(ب) **فرصة على أرض الواقع:** إن غالبية (87 في المائة) من الدعم المقدم إلى المنتجين الزراعيين في جميع أنحاء العالم، وهو 540 بليون دولار، إما يتسبب في انحراف الأسعار أو يضر بالطبيعة وصحة الإنسان. ويمكن للعمل مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، مثل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يساعد في إعادة توجيه هذا الدعم لتحويل النظم الغذائية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) **سؤال إرشادي:** كيف يمكن للبلدان أن تهدف إلى التحرك نحو إعادة توجيه الإعانات الضارة بالبيئة لدعم الزراعة التجديدية الإيجابية للطبيعة وسبل العيش المنصفة؟ وما هي الحواجز التي تحول دون تحقيق ذلك وكيف يمكن التغلب على تلك الحواجز؟

خامساً- النتائج المتوقعة: إحراز تقدم بشأن الحدود

33- في الجزء الذي سيُعقد بالحضور الشخصي من الدورة الخامسة، يُدعى ممثلو الدول الأعضاء وغيرهم من ممثلي الصناعة والمجتمع المدني الرفيعي المستوى إلى تناول المسائل الشاملة التالية:

(أ) **قيادة أكثر جرأة مع تحالفات جديدة:** يعتمد نجاح الدورة الخامسة لجمعية البيئة على التزام المجتمع الدولي الجديد بالعمل من خلال التحديات العالمية المشتركة بقلوب وعقول منفتحة. وسيتم الحكم على عمل قادة العالم على الأساس الذي سيتخذونه جماعياً، أو في الواقع على الفرصة التي يبددونها. كيف يمكن تحقيق الوفاء بالالتزامات العديدة القائمة بالفعل؟ وما هي الدوائر الحكومية الأخرى التي تحتاج إلى تسخيرها لدعم تلك الجهود،

وما هي الجهات التي ينبغي أن تُدرج أيضاً في تلك الجهود؟ وما هي التحولات في القيادة والحوكمة المطلوبة لتمكين المواطنين من إحداث التغيير؟

(ب) **نموذج جديد للمساءلة والعمل:** أظهرت التجربة أن السياسات لا تؤدي دائماً إلى اتخاذ إجراءات. ما هي التدابير الجديدة المحددة التي اتخذتها الحكومات منذ اجتماع الدورة الخامسة عبر الإنترنت وما هي الإجراءات الجديدة المزمع اتخاذها لمتابعة الاجتماع الحضوري؟ وفي الاجتماع الحضوري للدورة الخامسة، سيتم الاحتفال بأمثلة إيجابية للخطوات الفعالة المتخذة للتصدي للتهديد الثلاثي المتمثل في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث بغية زيادة الإجراءات التي تعمل بشكل جيد سعياً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) **الموارد المطلوبة للنجاح:** القرارات والالتزامات هي آليات قوية لإذكاء الوعي حول القضايا الناشئة، ولكنها تحتاج إلى تمويل لتحويل الأقوال إلى أفعال. ما هو الدعم المالي الذي سيطرح على الطاولة لدعم العمل المحلي والوطني والمتعدد الأطراف حتى يتم إعادة تنظيم التمويل العام مع احتياجات الطبيعة؟

(د) **دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة:** ما هو الدور الذي ينبغي أن يؤديه برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظومة الأمم المتحدة في دعم العمل في ضوء الاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة 2022–2025 وبرنامج العمل والميزانية لفترة السنتين 2022–2023؟

(هـ) **النظر في الأثر على الأجيال المقبلة وتحقيق خطتنا المشتركة:** يتزامن الاجتماع الحضوري للدورة الخامسة لجمعية البيئة مع الذكرى السنوية الخمسين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، "استكهولم بعد 50 عاماً''، والذكرى السنوية الخمسين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الاحتفال ببرنامج البيئة في عامه الخمسين "UNEP@50". وتوفر احتفالات الذكرى السنوية التاريخية هذه نقطة انطلاق لإعادة تصميم الحوكمة من أجل النظر بشكل أفضل في صحة ورفاه الأجيال المقبلة للبشرية والبناء على التوصيات الاثنتي عشرة الواردة في تقرير الأمين العام، ''خطتنا المشتركة''. كيف يمكننا تحسين التعاون العالمي وتنشيط تعددية الأطراف الشاملة والمتواصلة والفعالة؟

———————